نص ردن

▪ علاء حسن

جهاز "التصريح الآلي"

من المناسب جدا وفي ظل التصريحات المستمرة على مدار الساعة اعتماد جهاز "التصريح الآلي" لبيان المواقف ووجهات نظر الأطراف المشاركة في الحكومة تجاه الكثير من القضايا، وبهذا الابتكار الجديد ستتوفر الفرصة للإعلاميين للحصول على المعلومات وآخر المستجدات، وبطريقة وأسلوب الصراف الآلي في المصارف، سينطلق صوت صاحب التصريح بشكل واضح وبلغات متعددة فارسية وانجليزية وتركية فضلا عن العربية، وبإمكان المستمع لجهاز "التصريح الالي" التعرف على مواقف الكتل النيابية بدقائق معدودة ثم الخروج بقصص اخبارية لمؤسسته الإعلامية.

الجهات "المستقلة" المعنية بإعلام الدولة بامكانها ان تختار مواقع معينة لوضع جهاز "التصريح الالي" وليس داخل مبنى مجلس النواب، لأن وجوده في هذا المكان سيعرضه لعطلات تقنية بسبب تدافع اعضاء الكتل للإدلاء بتصريحاتهم، لغرض الدفاع عن زعمائهم ورؤساء كتلهم، وربما سيؤدي التدافع الى تدخل عناصر الحمايات وتتحول المشادات الكلامية بين النواب الى اشتباك بالايدي، وتلويح باستخدام الاسلحة، ولاسيما في ظل بروز انقسامات داخل التحالف الواحد وارتفاع الدعوات المطالبة بسحب الثقة عن الحكومة، وفي ضوء ذلك سيخسر الاعلاميون فرصة الافادة من جهاز" التصريح الالي" ولذلك لابد من وضعه في موقع اخر، تحدده "الجهات المستقلة" لضمان توفير افضل الخدمات للاعلاميين.

في زمن النظام السابق واثناء حملة تخفيف اوزان المسؤولين والمشاركة في تمارين التدريب العسكري تعرض لكسر الساق، واثناء زيارته من قبل زملائه" القياديين" والمسؤولين اضطر في اليوم الواحد الى سرد تفاصيل الحادث اكثر من عشر مرات، ولانقاذه من تكرار الحديث نصحه احد المقربين بتسجيل كلامه على "كاسيت" مسجل يستخدم عند الطلب، ربما يكون ذلك المسؤول اول من استخدم جهاز "التصريح الآلي" لبث خطابه، وتخلص من انزعاجات الاجابة على سؤال واحد.

يقال ان تجربة الصراف الالي نجحت في العراق، لأن الاجهزة وضعت في اماكن محصنة تمنع تعرضها لمحاولات الباحثين عن محتوياتها، وحقق التعامل معها اختصارا في وقت سحب الرصيد، من دون المرور على الوجوه العابسة والمتجهمة، والمتطلعة للحصول على مبلغ زهيد جدا مقابل الترحيب بالزبون ورسم ابتسامة مفتعلة، وجهاز "التصريح الالي" سيتعرض للعبث من قبل جهات لا تؤمن بحقيقة التوازن في اطلاق التصريحات، وخصوصا من قبل النواب المتنفذين المقربين جدا من كبار المسؤولين، ولانهم يعتقدون بأن صوتهم هو الوحيد في الساحة، سيحملون الدرنفيسات لالغاء تصريحات زملائهم المعارضة لمواقفهم، واحداث خلل في الجهاز، مثل اي حرامي يحاول الحصول على محتويات الصراف الالي، وتكون النتيجة فشل المحاولة، وفي هذه الحالة ليس امام "النائب ابو الدرنفيس" الا استخدام "البوري ابو العكس" وتحطيم جهاز "التصريح الالي" بالدفرات والركلات بمشاركة افراد عناصر الحماية، وهذا السلوك سيحظى بدعم وتأييد الحلفاء ومباركتهم، لانه خلصهم من "طركاعة" جديدة تهدد مستقبل الحكومة.

طالبوا بمنحهم مخصصات يوم كامل

موظفون يصفون منعهم عن العمل بعد الدوام الرسمي بأنه "تملك وعبودية"

يتساءل العديد من الموظفين وخاصة الشباب منهم عن أسباب منعهم من العمل بعد انتهاء الدوام الرسمي في دوائرهم، في حين يسمح للطبيب والمحامي وشرائح أخرى من الموظفين بذلك. ويقول الموظف أمجد الخيكاني من محافظة كربلاء في حديثه لـ"المدى": إنه بين فترة وأخرى يخرج مسؤول ويطالب الحكومة أو مجلس النواب بتشريع قانون يمنع عمل الموظف بعد الدوام الرسمي "وكأن الحكومة والمسؤول هذا امتلكا الموظف واستعبداه"، بحسب تعبيره.

□ كربلاء / أمجد علي

ويضيف "ربما يأتي يوم يحددون للموظف أين يمشي أو يقف لأنه يمثل الوظيفة العراقية، وعليه أن يكون مثالا أعلى"، منبها إلى أن "مثل هذه الإجراءات تؤثر على نفسية الموظف، إذ يشعر أن هناك من يراقبه حتى وهو خارج دائرته".

ويشير الخيكاني إلى أن "الموظف تعاقد مع الدولة على أن يعمل لمدة ثماني ساعات يوميا في دائرته لقاء أجر شهري محدد، وبالتالي له الحرية في الوقت المتبقي من يومه"، مضيفا "إذا شرع هكذا قانون فعلى الدولة أن تمنح الموظف مخصصات يوم كامل وليس ثماني ساعات عمل، عندها يحق لها امتلاكنا".

الموظف رحمن الحسناوي تساءل هو الآخر عن "السر في مثل هذه الإجراءات سواء التي كانت في عهد النظام المباد أو العهد الجديد".

ويلفت الحسناوي في حديثه لـ"المدى" إلى أن الكثير يعدون عمل الموظف بعد الدوام الرسمي إساءة للوظيفة العراقية "وهنا أتساءل ألا يعد عمل الطبيب في العيادات الخاصة أو المستشفيات الأهلية عملا إضافيا، وكذلك الحال بالنسبة للمحامي الذي يعمل في دوائر الدولة وفي الوقت نفسه لديه مكتب خاص بالمحاماة".

ويتابع بالقول: "هناك مدرسون هم موظفون في المدارس وأيضا يعملون كمدرسين خصوصيين، وغير هذه الأمثلة الكثير، لكن لا أحد يتحدث عنهم، فقط يحاربون الموظف البسيط في رزقه إن أسس له مشروعا تجاريا بسيطا أو عمل كسائق تاكسي لتحسين وضع المعيشي".

أما الموظف علي حسين الأسدي فيرى أن الحديث عن ان رواتب الموظفين تحسنت "أكذوبة يراد منها لجم الموظف عن تطوير وضعه المعيشي".

ويبين لـ"المدى" أن الموظفين الجدد رواتبهم لا تزيد على ٤٠٠ ألف دينار، وبعضهم أقل، "وهذا الراتب لا يغطي حاجته إذا كان متزوجا أو يسكن بيتا مستأجرا، وعلى المسؤولين الذين يقترحون إصدار تشريعات تمنع الموظف من عمل إضافي أن يضعوا هذه الأمور في الحسبان".

ويذكر الأسدي ان "الموظف الذي لديه خدمة تزيد على ١٥ سنة لا يزيد راتبه على ٧٠٠ ألف دينار، ومثل هؤلاء الموظفين بطبيعة الحال متزوجون وأيضا لديهم أبناء وبنات بعمر طلبة الكليات أو المرحل الإعدادية، ما يعني أن النفقات قد لا تتناسب مع راتبه"، مشيرا إلى أنه اضطر إلى العمل سائق تاكسي لتأمين احتياجات عائلته.

لكن عضو مجلس محافظة كربلاء ستار العرداوي يقول في تصريح له: إن الموظفين أصبحت رواتبهم "جيدة ومناسبة جدا"، مضيفا أن "الموظف ليس بحاجة ماسة إلى العمل في مهنة أخرى لسد احتياجاته الحياتية".

ويشير العرداوي إلى أن أصحاب سيارات الأجرة يشتكون من مزاحمة الموظفين لهم في رزقهم، "بل أن شرطة المرور يقولون أن الموظفين يسببون زحامات مرورية في شوارع المحافظة".

ودعا العرداوي مجلس المحافظة ومديرية المرور بكربلاء إلى وضع ضوابط محددة لعمل سيارات الأجرة في المحافظة، كأن يتم منع الموظفين من العمل كسائقي تاكسي بعد الدوام بهدف الحد من الزحامات المرورية.

إلا أن الموظف غالب الطرفي يعتبر ربط الزحام المروري بالموظفين غير منطقي، مبينا أن الموظف الذي يمتلك سيارة فهو يسير بها في شوارع المدينة سواء كان يعمل كسائق أجرة أو لأغراضه الخاصة، مشيرا إلى أن الإجراءات الأمنية وقطع الطرق وضيق الشوارع وكثرة السيطرات هي التي تسبب الزحامات المرورية.

ويلمح الطرفي إلى أنه "لو كان راتب الموظف الذي لديه خدمة تزيد على ٢٠ سنة يوازي راتب عضو مجلس المحافظة، لما اشتغل الموظف في مهنة إضافية"، مؤكدا أن "الدولة إذا أرادت منع الموظف ممن ممارسة عمل إضافي فعليها أن تعمم هذا المنع على الجميع بما فيهم الأطباء".

آيركس ينهي إعداد مدربين لمواجهة العنف الأسري

□ أربيل / تحسين الزركاني

أنهى مجلس البحث والتبادل الدولي (آيركس) في العراق، برنامج إعداد مدربين لمواجهة العنف الأسري، بمدينة أربيل، ضمن خطة برنامج المرأة والعدالة والإعلام.

وقالت مديرة برنامج المرأة والعدالة والإعلام في مجلس البحث والتبادل الدولي (آيركس) في العراق، ئافان رفيق شواني لـ"المدى": إن برنامج التدريب شمل تعليم المدربين على كيفية التعامل مع وسائل الإعلام فيما يخص مشاكل وقضايا العنف الأسري.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد أطلق في العام ٢٠٠٨، حملة أسماها "اتحدوا"، تهدف لإنهاء العنف ضد المرأة في العالم، دعا فيها الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، إلى توحيد الجهود في التصدي لهذه الظاهرة.

وترمي الحملة إلى تحقيق خمسة أهداف بحلول العام ٢٠١٥ هي "إصدار قوانين وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومعاقبة مرتكبيها، واعتماد تنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات، وتعزيز جمع البيانات عن انتشار العنف ضد المرأة والفتاة، فضلا عن زيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية، والتصدي للعنف الجنسي أثناء الصراعات".

وأضافت شواني أن "المحاكم والدوائر العدلية لم تفهم حتى الآن أن هناك ضرورة ماسة لنشر قضايا العنف الأسري بوسائل الإعلام، وأهمية تسليط الضوء عليها للحد منها، فضلا عن تدريب الصحفيين على كيفية طرح قضايا العنف الأسري، وعدم التعامل معها كفضائح، الغاية منها الحصول على الشهرة والتأثير على القراء فقط".

وتابعت بالقول: إن "التشهير الإعلامي بقضايا العنف الأسري كان سببا بوقوع ضحايا هم أصلا من المتضررين من العنف، وذلك بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تعد كشف تلك القضايا عارا لا يمكن غسله".

ويمر العراق نتيجة الظروف غير الطبيعية، بموجة من قضايا العنف الناتجة عن العادات والتقاليد، وتسلط المجتمع الذكوري، التي جعلت من الصعب إجراء إحصاءات وأرقام دقيقة لعدد النساء اللاتي يتعرضن للعنف في البلد.

وأوضحت شواني أن "إعداد مدربين مختصين من المحافظات لمعالجة قضايا العنف الأسري سيسهم بتنفيذ البرامج خاصة في الأرياف"، داعية الصحفيين إلى معالجة ظاهرة التعنيف بمهنية وموضوعية وقناعة ليكون الرجل مناهضا للعنف الأسري، وجزءا أساسيا من حل المشكلة".

وكانت وزارة الدولة لشؤون المرأة قد أطلقت حملتها الوطنية الشاملة للقضاء على العنف الأسري، من خلال حشد رأي المجتمع والتحذير من مخاطره، والتأكيد على أهمية تثقيف المرأة بحقوقها التي نص عليها الدستور والقوانين الدولية، وضرورة مواجهة الأعراف والتقاليد البالية التي تشجع على ممارسة العنف ضد النساء، أو التي تقف عائقا أمام تنفيذ القانون.

من جهتها، بينت المدربة هلز طه لـ"المدى"، أن "عدد المتدربين في برنامج إعداد مدربين لمواجهة العنف الأسري، بلغ ١٧ متدربا من أغلب المحافظات"، مبينة أن البرنامج "يهدف إلى إعداد مدربين في المحافظات لمعالجة قضايا العنف الأسري، وتغطية القضايا الخاصة به إعلاميا، على أسس مهنية الغاية منها معالجة المشكلة، والابتعاد عن التشهير بالمتضررين جراءه لحمايتهم من التبعات الناتجة عن ذلك".

وكانت وزارة الداخلية قد شكلت وحدة خاصة للتعامل مع مشاكل الأسرة والمرأة، سميت بالشرطة المجتمعية، وفتحت أقساما خاصة في مديرياتها لاستقبال نساء تعرضن إلى العنف الأسري.

العضوة في الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي، المدونة منار الزبيدي أكدت لـ"المدى" أن إعداد مدربين لمعالجة قضايا العنف الأسري على أيدي خبراء مختصين، وتطبيق برامج دولية في التدريب، له أثر كبير يسهم في معالجة هذه الظاهرة في المجتمع العراقي.

وأضافت "اليوم أصبحنا مهيئين كناشطين ومدونين وصحفيين، لتنفيذ هذه البرامج في محافظاتنا خاصة في مناطق الأرياف التي تعد الأكثر تعرضا لقضايا العنف الأسري".

فيما ذكر الصحفي مصطفى الحديثي أن "ما تعلمناه من دروس في صناعة التقارير الصحفية تتعلق بموضوع العنف الأسري، مع البرامج التي تؤهلنا أن نكون مدربين، ستتيح لنا تناول هذه القضايا من المنظور الأخلاقي المهني الذي يعالج المشكلة لا أن يكون سببا في تفاقمها".

مجلس المحافظة يلوح بتظاهرات حاشدة

تراجع حادّ في ساعات تجهيز الكهرباء لذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

لوح مجلس محافظة ذي قار بالدعوة لتظاهرات جماهيرية واسعة للمطالبة بتحسين حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية، التي شهدت تراجعا حادا في ساعات تجهيز الكهرباء ضمن برنامج القطع المبرمج في الآونة الأخيرة. وقال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي في تصريحات صحفية: إن مجلس المحافظة قرر خلال اجتماعه الأخير الدعوة للتظاهر والاعتصام في حال عدم تعديل حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية. وأشار إلى أن وفدا من مجلس المحافظة سيتوجه إلى بغداد لبحث واقع الكهرباء مع نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة.

وكانت ساعات التجهيز بالطاقة الكهربائية قد تراجعت في محافظة ذي قار من ٣ ساعات تجهيز مقابل ٣ ساعات قطع إلى ساعة ونصف الساعة تجهيزا مقابل أربع ساعات ونصف الساعة قطعا حاليا، الأمر الذي فاقم من معاناة المواطنين الذين اخذوا يشككون بالوعود الحكومية التي قطعها المسؤولون بشأن تحسين واقع الكهرباء.

إذ شكك عدد من مواطني محافظة ذي قار في تصريحات لـ"المدى"، بالوعود التي أطلقها المسؤولون بشأن تحسن إنتاج الكهرباء وانفراج الأزمة في القطاع المذكور، إذ يواجه المواطنون انقطاعات مبرمجة وغير مبرمجة في التيار الكهربائي منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن.

بدوره أعرب رئيس لجنة الطاقة في مجلس ذي قار عن عدم ثقته بالوعود التي تطلقها الوزارة بشأن تحسين واقع الكهرباء.

وقال حسين العواد في تصريح خص به "المدى": إن الوعود الكثيرة التي أطلقتها الوزارة لم تظهر بوادرها حتى الآن، وإنما زادت من ساعات القطع حتى أصبحت الكهرباء ساعة وربع الساعة تجهيزا مقابل ثلاث ساعات قطع في الوقت الحاضر.

وتوقع زيادة ساعات القطع عند ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، محذرا من تصاعد "النقمة الشعبية" نتيجة تردي واقع الكهرباء.

وأوضح أن ذروة فصل الصيف المقبل ستكون أسوأ من صيف العام الماضي نتيجة تردي واقع الكهرباء، مشيرا إلى أن المحافظة لا تحصل حاليا حتى على حصتها المقررة من القطع المبرمج، متوقعا أن تزداد ساعات القطع مع ارتفاع درجات الحرارة في ذروة الصيف.

وكانت وزارة الكهرباء قد جددت تأكيدها مطلع الشهر الحالي على أن إنتاجها من الطاقة سيرتفع إلى ١٣ ألف ميكاواط في العام ٢٠١٣ المقبل، إذ قال وزير الكهرباء كريم عفتان في حديث لعدد من وسائل الإعلام على هامش زيارته إلى محافظة كركوك: إن "إنتاج الطاقة من المؤمل أن يرتفع إلى ١٣ ألف ميكاواط عام ٢٠١٣ المقبل، بعد إكمال المشاريع التي تنفذها الوزارة حالياً"، مضيفاً أن إنتاج الكهرباء سيرتفع من ستة آلاف ميكاواط حالياً إلى تسعة آلاف مطلع حزيران المقبل.

إعلان النتائج الأولية لأكبر مسح ميداني عن أوضاع الأطفال والنساء في البلاد

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) النتائج الأولية للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات الرابع في العراق.

وذكر بيان صحفي للوزارة تلقت "المدى" نسخة منه، أن وزير التخطيط الدكتور علي يوسف الشكري وصف التقرير بأنه أكثر المسوحات شمولية حول وضع الأطفال والنساء في العراق منذ العام ٢٠٠٦.

وأشار إلى أن التقرير سيوفر بيانات حديثة عن وضع الأطفال والنساء في البلاد، ومن خلال نتائجه يمكن البدء بقياس التطور الذي عملت الوزارة على تحقيقه لصالح أطفال العراق خلال السنوات الخمس الماضية، إضافة إلى الشروع بالتخطيط لتحسين حال الأطفال في السنوات المقبلة.

وبحسب البيان فإن النتائج الأولية للمسح كشفت عن إنجازات هامة تحققت للأطفال منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن، "فعلى سبيل المثال يكاد يشمل تسجيل المواليد في العراق الأطفال كافة، مما يضمن حصولهم جميعا على هوية الأحوال المدنية، ما يسمح لهم الحصول على حقوقهم الأساسية".وجاء في النتائج أن تغطية خدمات تلقيح الأطفال ازدادت وارتفع عدد النساء اللواتي يلدن في مؤسسات صحية.

كما ابرز التقرير الحاجة إلى المزيد من التحسن في عدد من القضايا الأخرى، ففيما يخص بقاء الأطفال على قيد الحياة، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى وللرعاية الصحية الشاملة للأطفال حديثي الولادة. ولفتت نتائج المسح الأولية إلى ضرورة توسيع انتشار الممارسات الغذائية الجيدة في البيت لضمان تحسين قدرتهم على التعلم، وكذلك لا يزال معدل إتمام الدراسة الابتدائية أقل بكثير من النسبة المطلوبة لضمان حصول أكبر شريحة ممكنة من الأطفال على التعليم الأساسي.

وذكرت النتائج أنه لا تزال نوعية المياه التي تحصل عليها فئة كبيرة من الأطفال والأسر رديئة. من جانبه، أوضح ممثل اليونيسف في العراق الدكتور مارزيو بابيل، أن لهذه النتائج أهمية بالغة لمستقبل أطفال العراق وبالأخص الأكثر حرمانا وتهميشا. وأضاف أن البيانات والتحليلات التي أظهرها هذا المسح تشير إلى أن آليات الحماية الاجتماعية للأطفال يجب أن تصبح الهدف الرئيسي لحكومة العراق وجميع الشركاء في التنمية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق بعدالة وإنصاف.

وأشار بابيل إلى أن اليونيسيف ستوسع فور دعمها من للحكومة الاتحادية من أجل تطوير سياسات وبرامج تجعل من العراق مكانا أفضل لجميع الأطفال في الأشهر والسنوات المقبلة، مضيفا أن المسح العنقودي المتعدد المؤشرات يجمع البيانات حول وضع الأطفال من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتضمن الوضع الصحي والتغذوي والتعليمي وحماية الطفل ومجموعة أخرى من المؤشرات ذات العلاقة بالحقوق الأساسية للأطفال.

ووصف بابيل المسح بأنه "أكبر مسح أسري ينفذ في العراق لغاية الآن، وثاني مسح تقوم به الحكومة العراقية، يجمع بيانات على مستوى الأقضية، على مدى عام ونصف العام".

وبين أن الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط وهيئة إحصاء إقليم كردستان حشدا فريق عمل من ٨٠٠ شخص لتقييم عينة تمثيلية تتألف من نحو ٣٦ ألف أسرة في جميع أنحاء البلاد، وأجرت فرق العمل هذه مقابلات مع أكثر من ٥٥ ألف امرأة، وجمعت معلومات عن أكثر من ٣٦ ألف طفل تحت سن الخامسة.